هو آلة لملاحظة المشخصات الموضوع لها حتى وضع الموصول لكل منها الا في وقت
انفهامه من الموصول والآلة لا يتصور كونه كليا ولا جزئيا على ما قرروه في الحرف
والفعل وفيه ان العالم بالوضع على تقدير وضعه لكل واحد من المشخصات
معينا يجب ان يفهم من الموصول وحده كل واحد من المشخصات معينا لانه الموضوع
له وان لم يعلم ان مراد المتكلم ايها على التعيين بدون القرينة المعينة والظاهر ان
آلة الملاحظة ليس هذا بل المعنى الكلي الصادق على كل منها وايضا فالمفهوم من
الموصول وحده ليس بكلي بل الجزئيات واحد واحد فليعرف قوله مقيد بمجموع
الخ الظ ترك هذا القيد تأمل قوله وعدم فهم السامع المعنى اي المتعدد
الموضوع له المانع منه وفيه نظر قوله فانه لا يرجع الخ اي لا طائل تحته لان
هذا القائل ان اعترف بان معنى الحروف هي النسبة المخصوصة على الوجه
الذي قدرناه فلا معنى لاشتراط الواضع ح لان ذكر المتعلق امر ضروري
اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظ من مثلا هو معنى الابتداء
بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالة من عليه ذكر المتعلق ولم يشترط في
دلالة لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة على معناها غير
مستقل بالمفهومية لنقصان فيها فنقول هذا باطل اما اولا فلان هذا الاشتراط
لا يتصور له فائدة اصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي
واما ثانيا فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نص الواضع عليه كما توهم
لان دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر
المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة
والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتتميم الدلالة وفي تلك الاسماء
لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بحت واما ثالثا فلانه يلزم ح ان يكون معنى لفظ
من معنى مستقلا في نفسه صالحا لان يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها
واذا ضم اليها ما يتم به [illegible] الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به
من له ادنى معرفة باللغة واحوالها هذا لما قرره السيد الشريف قدس سره في حواشيه
على شرح التلخيص في بيان عدم الرجوع الى الطائل ولزوم التحكم البحت فاعرفه و

احفظ

احفظ ولا تغفل عنه قوله وهذا امر مشترك بين الابتداءات فيه ان الابتداءات
المشخصة التي كل منها ملحوظة تبعا لا يمكن ان يصدق او يحمل عليها شيء لعدم
استقلالها بالمفهومية فكيف يتصور اشتراك امر بينها لكنها بهذا الاعتبار
لا يكون معنى لفظ من قوله ولا يبلغ الى مرتبة الاسم لان الاسم بتمام معناه و
لان الاسم يصير محكوما عليه وبه والفعل يصير محكوما به فقط قوله ان النسبة
قائمة بالمنسوب الخ الا ترى تقول انتسب القيام الى زيد ولا تقول انتسب
زيد الى القيام وتقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذا بنيت الصيغة
من المتعدي قلت القيام منسوب وزيد منسوب اليه كل ذلك يرشدك الى ما ذكر
كذا قال الشريف والسر في ذلك ما ذكره الشريف ايضا في الحاشية الصغيرة ان
زيد اريد به الذات وهو امر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره والقيام اريد
به مفهوم الذي يقتضي ارتباطا بغيره قيل وايضا النسبة عبارة عن الثبوت و
هو وصف للمحمول لانه الثابت للموضوع فاذا كان وصفا له لزم ان يضاف اليه قوله
ليسا بمفهومين صريحا الخ الظاهر ان المفهوم صريحا من هذا الكلام هو المعنى
الثاني كما يدل عليه ما يسمع من النحاة واما المعنى الاول فانما يقصد المدلول
الالتزامي لان المفهوم الصريح اذ لا دخل للقصد في صراحة الفهم وعدمها ففيما
ذكر في الشرح نوع حزازة تأمل قوله وربما يفهم منه ان دلالة الفعل على
الزمان قد عرفت من الفرق المذكور سابقا ايضا وليس كذلك ومعرفة عدم
ورود ضارب على الحد المستفاد من التقسيم ظاهر واما معرفة عدم وروده
على الحد الذي نقله الشارح عن النحويين فتوجيهه انه يعلم من الفرق المذكور
ان مرادهم ما دل على حدث في نفسه منسوب الى موضوع مع الاقتران با
حد الازمنة الثلثة قوله والآخر موضوع الخ ينبغي ان يقول ههنا كما ان علم
الجنس ايضا كذلك ليكون تفريع قوله فلا بد من التأويل عليه ظاهرا قوله
مبني على ان يجعل الخ فالفرق بينه وبين اسم الجنس بالمعنى الاول بان علم
الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي واسم الجنس موضوع مع وحدة ما
لا بعينها قوله تأمل لعل وجه التأمل ان التقسيم لم يدل على عدم اعتبار التعين

Copyright © King Saud University